الاسم واللقب: سماعيل عيسى

الدرجة العلمية: أستاذ محاضر أ

المؤسسة: المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت

البريد الإلكتروني: aissa.1982@gmail.com

الاسم واللقب: سامر سمية

الدرجة العلمية: السنة الثانية دكتوراه

المؤسسة: المركز الجامعي الونشريسي تيسمسيلت

البريد الالكتروني: soumiasameur26@gmail.com

محور المداخلة:تجارب دولية حول السياحة الدامجة

عنوان المداخلة: و اقع السياحة الدامجة التجربة المغربية والبنانية

ملخص:

من المؤكد أن الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لهم متطلبات خاصة في الأنشطة والخدمات المقدمة لهم في القطاع السياحي و حول العالم يشكل الأشخاص ذوي الإعاقة 10% من إجمالي الحركة السياحية العالمية، أي بما يمثل 94 مليون سائح من إجمالي 936 مليونا حول العالم وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية، هذا بالإضافة إلى 600 مليون شخص مسن حول العالم يتطلعون إلى خدمات سياحية دامجة، وهو رقم قابل للتزايد بمعدل الضعفين بحلول عام 2025 وفقا للمجلس الاقتصادي الأسيوي.

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة واقع السياحة الدامجة والتجربة التي تبنتها كل من المغرب ولبنان في هذا المجال، وقد توصلت الدراسة إلى أن تثبيت مسيرة السياحة الدامجة في كلا الدولتين يحتاج إلى نهج شمولي واستراتيجيات و خطط منهجية متكاملة فيما بينها و ضرورة التنسيق المستمر بين الوزارات لتسهيل تبني السياحة الدامجة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، السياحة الدامجة، ذوي الاحتياجات الخاصة.

Abstract :

It is certain that people with special needs have special requirements in the activities and services provided to them in the tourism sector and around the world persons with disabilities constitute 10 % of the total global tourism movement, that 94 million tourists out of total of 936 million around the world, according to world tourism organization reports this is in addition to the 600 million elderly people around the world looking for inclusive tourism services it is number that can double by 2025, according to the asian economic council.

Through this study, we aim to know the reality of inclusive tourism and the experience that morocco and lebanon have adopted in this field, the study concluded that the consolidation of the inclusive tourism process in both countries requires a holistic approach and strategies & integrated methodological plans among them and the necessity of continuous coordination between ministries to facilitate the adoption of inclusive tourism.

Key words : Tourism, inclusive tourism, people with speciale needs.

مقدمة:

إن الشخص المعاق كغيره من الأشخاص يصبو إلى تحقيق الكثير من الرغبات ويهدف للوصول إلى المراتب العليا طبعا إذا كانت ملكاته الذهنية سليمة، فالإعاقة وخاصة الحركية منها يمكن أن يتم التغلب عليها بمختلف الوسائل المتاحة من كراس متحركة وأعضاء اصطناعية، وضع الإشارات السمعية والبصرية... ولكي نتمكن من إدماج هؤلاء الأشخاص المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع، فلا بد أن نلبي لهم حاجاتهم في التعليم والتكوين والسياحة ولن يتأتى ذلك إلا بتوفير الوسائل المادية والمعنوية الضرورية للوصول إلى تلبية هذه الحاجات وكذا تذليل الصعوبات الموجودة في طريقهم لتحقيق الغاية المرجوة.

في الوقت الراهن نجد أن كل الدول سواء المتقدمة وحتى النامية منها تسعى لإدماج فئة المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة داخل المجتمع و إعطائهم الفرصة كغيرهم من الناس العاديين للتعلم والعمل والإبداع وبذلك تخفف من الآثار النفسية السلبية على هؤلاء وتحاول استثمار هذه الطاقات البشرية الكبيرة.

تعد الحاجة لتسهيل الخدمات السياحية لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين مطلبا ملحا في القرن الواحد والعشرين، وهذا ما عكسته قرارات منظمة الصحة العالمية في جلستها السادسة والخمسين، حيث كلفت المسؤولين بالإهتمام بكافة المسائل التي من شأنها خدمة ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الدعم الفني لتشجيع هذا المفهوم في السياحة العالمية.

سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة أو المعاق ليست ترفا، بل هو نوع من العلاج النفسي حيث نرفع عن كاهله الأحزان الداخلية ونشعره بأن له الحق في الحياة مثل الإنسان السوي جسديا، كما أننا بهذا الشكل نرفع من مستواه النفسي الذي يؤدي إلى مستوى صحي جيد، كما أن هذه السياحة تقدم للمعاق نوعا من الدمج بينه وبين المجتمع،

إشكالية الدراسة: من خلال ما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي: ما المقصود بالسياحة الدامجة؟ وما مدى تبنيها في كل من المغرب ولبنان ؟

أهمية الدراسة: ترجع أهمية الدراسة في إظهار دور ذوي الإحتياجات الخاصة في تنشيط السياحة والانتفاع بها ومدى تبنيها في بعض الدول العربية، كما أن موضوع الدراسة السياحة الدامجة من المواضيع الحديثة نسبيا والتي يجب التوسع في دراستها وتقديم العديد من البحوث عليها وإبراز مدى ضعف السلطات العامة في الاهتمام بهؤلاء الأفراد والتأخر في إصدار القرارات التي تهتم بهم عن طريق استغلال وقت فراغهم واستمتاعهم بالخدمات السياحية المقدمة لهم، وتحسين وضعهم الصحي والنفسي ورفع روحهم المعنوية وخاصة أن هذه الفئة تنفق مبالغ غير عادية عنهم ومرافقيهم.

تقسيمات الدراسة:

المحور الأول: البعد المفاهيمي للسياحة الدامجة

المحور الثاني: التجربة المغربية واللبنانية في تطبيق السياحة الدامجة.

المحور الأول: البعد المفاهيمي للسياحة الدامجة

1-تعريف السياحة:

تعريف السياحة لغويا:

يعود أصل كلمة Tourism في اللغات الأوروبية إلى الكلمة اليونانية Tornos وهو اسم لآلة يشبه الفرجار " المدور"، وأدخلت إلى اللغة اللاتينية ليقصد بها المسار الدائري، ويعكس هذا المسار مفهوم حركة السياحة التي تنطلق من نقطة لتعود إليها مرة أخرى، الأمر الذي يعني أن الابتعاد عن مكان الإقامة مؤقتا-يعكس الإقامة الدائمة التي تنجم عن الهجرات البشرية- وهو الأساس في مفهوم السياحة[1].

-أما في اللغة العربية السياحة والسائح مشتقة من الفعل ساح،وكلمة السياحة تعني-كما يقول علماء اللغة-انسياب الماء وانطلاقه على موجب طبيعته ثم توسع في الدلالة فأصبحت تعني الضرب في الأرض والسعي في مناكبها[2].

تعريف السياحة من قبل المختصين والباحثين:

السياحة حسب تعريف Paul & all في كتاب تحت عنوان Sustainable Tourism in Protected Areas تعني " مجموعة الأنشطة التي يقوم بها المسافرين إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة لمدة تقل عن 12 شهرا للترفيه، الأعمال، وأغراض أخرى[3]"

وفي تعريف Charles R السياحة عبارة عن" مجموعة من الأنشطة والخدمات المقدمة في إطار تجربة سفر تشمل: النقل، أماكن للإقامة، تناول الطعام والشراب، المحلات التجارية، المرافق الترفيهية، وغيرها من خدمات الضيافة المتاحة للأفراد والجماعات الذين يسافرون بعيدا عن مقراتهم المعتادة[4]"

يمكن اعتبار السياحة واحدة من أبرز الظواهر الاجتماعية والاقتصادية في القرن العشرين ، من نشاط استمتعت به مجموعة صغيرة فقط من الناس الأثرياء نسبيا خلال النصف الأول من القرن الماضي، أصبح تدريجيا ظاهرة جماعية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة بعد سنة 1970 [5]

قد حاول ماكلنتوش Mclntosh أن يعرف السياحة بأنها" مجموعة ظواهر وعلاقات تنتج من التفاعل بين السياح ومقدمي الخدمات السياحية والبلدان أو المناطق المضيفة والمجتمعات المقصودة التي تعمل على اجتذاب و استضافة السياح والزائرين[6]"

تعريف السياحة من قبل الهيئات الدولية:

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي في روما 1963 السياحة على أنها:"ظاهرة اجتماعية وإنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة ، ولا تزيد عن 12 شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، وهي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية وسياحة خارجية.

-عرف مؤتمر أوتاوا للسياحة المنعقد بكندا في جوان 1991م على أنها:" مجموع الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى خارج بيئته المعتادة لمدة من الزمن، وأن لا يكون غرضه من السفر هو ممارسة نشاط يكتسب به دخلا في المكان الذي يسافر إليه.

- - عرفت المنظمة العالمية للسياحة السياحة على أنها:" السياحة ينبغي أن تتضمن أربعة نقاط أساسية وهي:

1- تنطوي السياحة على تحرك الناس من موقع إلى موقع آخر خارج مجتمعهم المحلي؛

2- إن الجهات القصد السياحية توفر نطاق من النشاطات والخبرات والتسهيلات والخدمات؛

3- إن الحاجة والدوافع المختلفة للسائح تتطلب إشباعا، وأن هذه الحاجات والدوافع بدورها تخلق تأثيرا اجتماعيا؛

4-تتضمن صناعة السياحة عددا من النشاطات الفرعية، وهذه النشاطات تولد مجتمعة دخلا ضمن الاقتصاد الوطني، ينتج من خلال العملات الصعبة الأجنبية التي تدخل إلى البلد السياحي المزار عن طريق السياح[7].

2-أنواع و أنماط السياحة:

تتعدد أنواع السياحة وفقا للدوافع والاحتياجات المختلة التي يسعى الفرد السائح إلى إشباعها أي تبعا للدوافع والرغبات المختلفة التي تكمن خلفها والاحتياجات التي تشبعها.

أولا: أنواع السياحة

للسياحة دوافع مختلفة، منها الاستجمام والمتعة وطلب الراحة وحب المعرفة والثقافة والعلاج، والرياضة وزيارة الأماكن المقدسة، وحضور المؤتمرات العلمية...الخ، هذا يعني أن للسياحة أنواع متعددة أيضا قد تبدو منفصلة من الناحية النظرية، إلا أنها متداخلة من الناحية العملية إلى حد كبير.وتتخذ السياحة العديد من الأشكال والأنماط وفقا لدوافعها ومدى احتياج الفرد إليها، أي أن أشكال السياحة تتعدد تبعا لمعيار الهدف، وهو أمر طبيعي يتفق ورغبات السياح وإمكاناتهم المادية، ومستوياتهم الثقافية، وخصائصهم الصحية والعلمية، ولقد صنف العديد من المهتمين بمجال السياحة أشكال وأنماط السياحة لعدة معايير أهمها:

1. وفقا لعدد الأشخاص المسافرين

يمكن تصنيف السياحة إلى نوعين طبقا لعدد هؤلاء الأشخاص المسافرين وهما:

السياحة الفردية: وهي التي تتضمن سفر شخص واحد أو اثنين أو عائلة، وفي هذه الحالة يقوم السائح بتنظيم الرحلة وفقا لظروفه الشخصية والعائلية وتبعا لظروف عمله وقدرته المالية ووفقا لاحتياجاته ودوافعه.

السياحة الجماعية: وتتمثل في سفر مجموعة من الأشخاص تجمعهم رابطة واحدة مثل مجموعات النادي أو الجامعة أو المدرسة أو النقابة أو الشركة أو وكالة السفر، ويطلق على هذا النوع من السياحة اسم السياحة الشاملة، وقد صممت له في السنوات الأخيرة سفن صغيرة الحجم ، صممت لمثل هذه الرحلات وهي أسطح لاستيعاب المزيد من المقاعد المكشوفة[8].

2. وفقا لتوزيع الحدود السياسية

السياحة الداخلية: تلك الأنشطة المرفقية التي تتضمن تهيئة جميع الظروف السياحية للمواطنين للاستمتاع بأوقاتهم أثناء الفترة السياحية داخل الوطن الواحد.

السياحة الخارجية: الأنشطة المرفقية التي تتفاعل من أجل إفراز مجموعة من الخدمات السياحية للأجانب، ومجموعة إجراءات سياحية أخرى خاصة بانتقال المواطنين إلى الخارج لنفس الغرض[9].

3. وفقا لنوع وسيلة المواصلات المستخدمة:

سياحة برية: السيارات الخاصة، السكك الحديدية...

سياحة بحرية أو نهرية: اليخوت، البواخر.

سياحة جوية: الطائرات المختلفة[10].

4. وفقا للعمر:

سياحة الطلائع: يتعلق هذا النوع من السياحة بالمراحل العمرية من 7-14 سنة وهي مرحلة تعليمية يتم من خلالها إكساب الأطفال معارف ومهارات وسلوكيات معينة.

سياحة الشباب: يتعلق بالمرحلة العمرية بين 15-35 سنة ويمتاز هذا النوع من السياحة بالبحث عن الحياة الاجتماعية والإثارة والاختلاط بالآخرين والاعتماد على النفس وتكوين الصداقات.

سياحة الناضجين: يتضمن مرحلة عمرية من 35-55 سنة وهي عبارة عن سياحة استرخاء ومتعة والهروب من جو العمل الروتيني والإرهاق من العمل ويغلب طابع الراحة والاستجمام والترفيه في هذا النوع من السياحة.

سياحة المتقاعدين: يعتبر من أنواع السياحة التقليدية في الغرب وأمريكا وغالبا ما يشارك بها المتقاعدين وكبار السن وتقوم الشركات السياحية بتنظيم هذه الرحلات خصيصا لهؤلاء المجموعة وتمتاز بارتفاع أسعارها وتقديم أفضل الخدمات السياحية وأفضل أنواع الإقامة والنقل و دائما هذه الرحلات تكون لفترات طويلة تتراوح من أسبوعين إلى شهرين وبدأ التركيز في الوقت الحاضر على الرحلات البحرية حول العالم[11].

5.وفقا للهدف من السياحة: تتعدد أنماط السياحة تبعا لمعيار الهدف، وهو أمر طبيعي يتفق ورغبات السياح وإمكاناتهم المادية ومستوياتهم الثقافية وخصائصهم الصحية والعملية ولذلك تضم السياحة تبعا لهذا المعيار الأنواع التالية:

السياحة الترفيهية: يقصد بها استثمار أوقات الفراغ بعيدا عن العمل ومسؤولياته في السياحة من أجل المتعة والراحة.

وقد يطلق عليها سياحة وقت الفراغ وهي أكثر أنواع السياحة انتشارا في العالم لوجودها في جميع أماكن السياحة، ولها هدف عام هو قضاء العطلات والحصول على الإشباع النفسي والعقلي، وقد تكون داخلية في داخل حدود الدولة أو خارجية في دولة أخرى وهي تشمل الاصطياف على الشواطئ ،ومن أمثلة ذلك البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والهادي والهندي، أو التوجه إلى المناطق الجبلية[12]، والتي تعرف بالسياحة الجبلية أو سياحة المناظر الطبيعية، تعود أصولها إلى القرن التاسع عشر مع اكتشاف الجبل كمكان للاسترخاء وممارسة مختلف الرياضات الجبلية، وعرف هذا النوع السياحي بأوروبا خصوصا وذلك مع بداية إنشاء المنتجعات السياحية الجماعية في المملكة المتحدة مثل منتجعات ساوثند ومارجيت وبلاكبول، كما برز الاهتمام بالمناظر الطبيعية، فأصبحت مناطق مثل جبال اسكتلندا وجبال الألب السويسرية أماكن سياحية مهمة في أوروبا[13].

السياحة الدينية: وهي ذلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من أماكن إقامتهم إلى مناطق أخرى، وتتضمن السياحة الدينية زيارة الأماكن المقدسة والمزارات الدينية خلال فترات محددة من السنة لممارسة الشعائر الدينية وتأدية الفرض أو لتنفيذ بعض التعاليم الدينية ،أو الحج والعمرة أو زيارة المدينة المقدسة بالنسبة للمسلمين، فأداء فريضة الحج إلى بيت الله الحرام في مكة المكرمة من قبل المسلمين يمثل أحد أشكال السياحة الدينية[14].

السياحة الثقافية: وهو نمط سياحي يهدف للتعرف على ثقافات وحضارات أقاليم أو دول متباينة الخصائص مما يعني أنها سياحة من أجل المتعة الذهنية والمعرفة.

السياحة الطبية: ويقصد بها التوجه إلى أقاليم تشتهر بدور للعلاج من أمراض محددة قد تكون أمراض القلب (مثل لندن)، أو أمراض العيون (مثل مدريد)،أو الأمراض الروماتيزمية ،وفي أوكرانيا ورومانيا حيث تستخدم الرواسب الطينية في العلاج وخاصة على سواحل البحر الأسود، وفي الصين حيث تستخدم الإبر الصينية والأعشاب الطبيعية.ويمكن تقسيم السياحة الطبية إلى السياحة الوقائية والسياحة الاستشفائية أو العلاجية[15].

السياحة الرياضية: يقصد بالسياحة الرياضية الانتقال من مكان الإقامة الدائمة إلى دولة أخرى، لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع بمشاهدتها مثل المشاركة في دورات الألعاب الأولمبية وبطولات العالم...الخ

سياحة المؤتمرات: تعتبر سياحة المؤتمرات من أنماط السياحة الحديثة التي ظهرت في أواخر القرن العشرين حيث ارتبطت ارتباطا كبيرا بالنمو الحضاري الكبير الذي شهده العالم في العقدين الماضيين.وتعتبر سياحة المؤتمرات ذات مغزى إعلامي كبير، وتتسابق الدول المختلفة على استضافة المؤتمرات لتحقق وراءها مكاسب سياسية و اقتصادية مختلفة[16].

السياحة الاقتصادية: وهي التي تمثل نشاط رجال الأعمال في الانتقال والإقامة لإتمام الصفقات التجارية، أو الاشتراك في المعارض التجارية الدولية والإقليمية، أو لإقامة شركات مشتركة.

سياحة السيارات: هذا النوع من السياحة يخضع لظروف ومتطلبات معينة لا تتوافر إلا في عدد قليل من الدول مثل: الطرق الطويلة السريعة التي تربط بين الدول وبعضها البعض، ومدى توافر محطات الخدمة والضيافة المختلفة،ومراكز للنجدة والإسعاف والاستراحات على هذه الطرق.

السياحة الاجتماعية – الحو افز-: السياحة الاجتماعية هي مجموعة العلاقات والظواهر السياسية التي تنمو نتيجة اشتراك الطبقات التي تمثل الغالبية العظمى من المجتمع ذوي الإمكانيات المحدودة في رحلات سياحية خارج الدولة لفترة من الوقت كحافز لزيادة إنتاجيتهم وتحقيق الأهداف المحددة لهم.

السياحة بغرض التعليم والتدريب: هي أحد أكثر أنواع السياحة نشاطا في الوقت الحاضر، حيث يهدف من وراء السفر الدراسة في الجامعات والمعاهد أو التربص لدورات تعليمية أو تدريبية

ثانيا: الأنماط السياحية الحديثة: توجد العديد من الأنماط السياحية الحديثة الناجمة عن التطورات المتسارعة للحضارة البشرية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية والمعيشية ومن هذه الأنماط السياحية الحديثة:

سياحة المعاقين: وتهتم العديد من الدول وخاصة الدول المتقدمة بهذا النمط من السياحة، نظرا لأنهم يمثلون شرائح كبيرة من السياح ذوي الدخول المرتفعة حيث يقدر إنفاقهم على السياحة بزيادة من 30-200% عن الإنفاق للسائح الإنفاق للسائح العادي. وقد نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1976م جمعية تطوير سياحة المعاقين ومهمة هذه الجمعية جذب السائحين المعاقين للقيام بالنشاط السياحي، ومحاولة إشعارهم أنهم كغيرهم من السائحين العاديين، وأعلنت الأمم المتحدة أن عام 1980 هو عام دولي للمعاقين، وساعد في ذلك إصدار العديد من التشريعات الخاصة بالمعاقين في أوروبا وأمريكا، والتي تعمل على تشجيع هذا النمط من السياحة، وتوفير كافة الاحتياجات والتسهيلات المطلوبة لهذا النوع من السائحين.

سياحة مشاهدة الآثار الغارقة: قامت العديد من الدول بإنشاء متاحف ضخمة لكنوز البحر من السفن والمواقع والسبائك الذهبية والآثار،تنقل السائح أو الزائر لأعماق البحار، وقد أصبحت هذه المتاحف مقصدا للسياح، بل أنها تعتبر من أهم مظاهر الجذب السياحي.

سياحة التسوق: وهي سياحة حديثة تكون بغرض التسوق وشراء منتجات بلد ما تسرى عليها التخفيضات من أجل الجذب السياحي مثل مهرجان السياحة والتسوق في بعض البلدان من كل عام[17]

سياحة مر اقبة الطيور: هي هواية منتشرة على مستوى العالم نظرا لوجود معظم مراقبي الطيور في أمريكا الشمالية وبريطانيا وشمال غرب أوروبا واليابان، والغرض من الرحلات السياحية لمراقبة الطيور، إما لمراقبة أنواع معينة من الطيور كما هو الحال في إسبانيا أو مراقبة هجرتها ورؤية التجمعات الكبيرة منها في دول مثل تركيا والمغرب[18].

3-مفهوم السياحة الدامجة:

عرّف "إعلان تاكاياما" حول تنمية المجتمعات للجميع في آسيا والمحيط الهادئ (2009)، السياحة الدامجة على أنّها مسعًى مستمرّ لضمان توفير وجهات سياحيّة وخدمات ومنتجات متاحة لجميع الأشخاص دون أيّ تمييز، ما يضمن احترام كرامتهم واستقلاليّتهم بصرف النظر عن اختلاف احتياجاتهم (مسن، ذو إعاقة..). وينطوي الدمج في هذا الإطار، على إزالة الحواجز السلوكيّة والمؤسساتيّة في المجتمع، و الحواجز الماديّة البيئيّة: في المواصلات، والحقّ في الوصول إلى المعلومات، والتواصل وغيرها من الخدمات.

"السياحة الدامجة" هي عمليّة تكوين البيئة المؤهّلة، المواتية، التي ينبغي أن تلّبي احتياجات جميع الأشخاص على السّواء، أيّاً كانت قدراتهم، أكانوا معوّقين أو غير معوّقين، أو كانت لديهم إعاقة مؤقتة أو غيرها (حركيّة، سمعيّة، بصريّة أو فكريّة)، وكذلك تلبّي احتياجات الأسر التي تتنقّل برفقة أطفالها، أو الأشخاص المسنّين، خصوصاً في ظلّ تزايد شيخوخة السكان حول العالم (في العام 2050 سيشكّل المسنّون، الذين يتجاوز عمرهم 60 عاماً، 22 في المئة من نسبة السكان حول العالم – أي حوالي ربع سكان العالم). وفي مرحلة ما، سيستجدّ لدى معظم الناس شكلٌ من أشكال الإعاقة، عاجلاً أم آجلاً ستصير لدى الناس احتياجات إضافيّة. وستكون لسوق السياحة الدامجة فرصة ذهبيّة لاستقبال هؤلاء الزوار، نظرًا إلى أنّ هؤلاء الأشخاص غالباً ما يكونون برفقة مجموعات، وينفقون أكثر من المتوسط في رحلاتهم.

لذلك، فإنَّ خلق بيئة سياحيّة مؤهّلة تحتوي جميع أفرادها، بما في ذلك الأشخاص المعوّقين، ليس فقط واجبًا إنسانيًا، لكنّه أيضاً فرصة استثنائيّة تساهم في تحسين نوعيّة المُنتَج السياحي، وبالتالي زيادة القدرة التنافسيّة في الوجهات السياحيّة.

ويوجد حول العالم، العديد من المناطق والوجهات السياحيّة التي طوّرت سياسات سياحيّة وإجراءات عمليّة تأخذ في الاعتبار التنوّع لدى الأفراد، من حيث، العمل، الحركة، الإعاقة الحسيّة أو الفكريّة، أو الحالة الصحيّة. ومع إتّباع نهج دقيق يجمع بين السياسات الاجتماعيّة الدامجة، وتقنيّات التصميم العالمي، واستخدام التكنولوجيات الحديثة والمعلومات، يستطيع أصحاب المصلحة تلبية متطلّبات السياحة الدامجة [19].

4-أهداف السياحة الدامجة:

تهدف السياحة الدامجة إلى ضمان توفير بيئات ووجهات سياحية وخدمات ومنتجات متاحة من دون أي تمييز، للأفراد الذين يعانون من صعوبات في الوصول، بما في ذلك التنقل والرؤية والسمع والأبعاد المعرفية، بما يضمن احترام كرامة واستقلالية هؤلاء الأشخاص في جو من العدالة، بما في ذلك كبار السن.

- إن السياحة الدامجة داخلية كانت أم خارجية تندرج ضمن عدة أطر إنسانية تنموية الأول هو نهج اشتمال كافة فئات المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، الثاني هو بعد التنمية المستدامة الذي تنص عليه أهداف الأمم المتحدة بحلول العام 2030م، الثالث هو روحية النزاهة الإنسانية التي تصون نسيج المجتمعات وتحفظ التنوع، أما الإطار الرابع فهو رؤية حقوقية ديمقراطية حضارية ترتكز على قدسية الكرامة الإنسانية وعلاقتها بالعدالة؛
- تعزز السياحة الدامجة مبادئ التنمية البشرية والمسؤولية الاجتماعية وحس المواطن، والتي تصب جميعها في صلب تكوين الرأسمال البشري والرأسمال الاجتماعي الضروريين لصهر الخصائص والقيم المشتركة للمجتمع وصقل إمكانياته، ضمن بوتقة من التنوع الخلاق، في سبيل بناء مجتمع إنتاجي ومعرفي؛
- إذا دققنا في الإحصائيات لوجدنا أن عدد ذوي الاحتياجات الخاصة في العالم يصل إلى مليار نسمة، أي 15 % من عدد سكان العالم، كما أن كلفة الإقصاء الاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة يقدر بنحو تريليوني دولار سنويا من مجموع الناتج العالمي، هذا بالإضافة إلى واقع التحول الديمغرافي نحو المجتمعات الهرمة في الدول المتقدمة، وبالتالي تشكل السياحة الدامجة فرصة استثمارية للدول تدر منافع اقتصادية واجتماعية جمة، إذا أحسن استغلالها؛
- تشكل السياحة الدامجة مجالا حيويا للتعاون والشراكة والتكامل ما بين القطاع العام والخاص والمجتمعين المدني والأهلي والمنظمات الدولية المعنية، وهذا يكسب هذه التجربة غنى وفاعلية في مجالات التمويل والتنظيم وتبادل الخبرات واقتباس الممارسات الفضلى؛
- تعتبر السياحة الدامجة حقلا خصبا لما يسمى النمو الذكي Smart growth وللبحث والتطوير في مجالات التأهيل وإعادة التأهيل، وتحديد العقبات أمام إمكانية الوصول وإزالتها، وتعزيز التصميم العام لدى وضع المعايير، والقيام بالدراسات الإحصائية، والتخصص والتدريب، والإبداعات التقنية والاختراعات؛
- تشكل السياحة الدامجة دافعا للتحديث والتجديد، عن طريق تطوير المرافق العامة والبنية التحتية والخدمات العامة، وصولا إلى إنشاء المدن والمجتمعات الذكية التي تحاكي الحداثة العصرية والتجدد الحضاري[20].

المحور الثاني: التجربة المغربية واللبنانية في تطبيق السياحة الدامجة.

1-التجربة المغربية لتبني السياحة الدامجة:

أصبح الاهتمام بسياحة الأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير كل المقومات والخدمات اللازمة لهم أمرًا ضروريًّا ومسألة مهمة، الأمر الذي يتطلب من الهيئات المعنية بالسياحة في العالم العربي أن تعيد النظر في هذا الأمر، وأن تضع هذا النوع من السياحة في أولويات خطتها ومنهجيتها؛ حيث إن هذه الفئة من المجتمع الدولي تشكل -حسبما أفادت منظمة السياحة العالمية- أكثر من 10% من إجمالي عدد السياح حول العالم، في حين أن منظمة العمل الدولية قد أصدرت في تقرير لها أن عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بلغ أكثر من610 ملايين نسمة ، أكثر من 90 مليون سائح منهم من ذوي الإعاقة يجوبون العالم، وهي نسبة مهمة جدًّا ويجب التعامل معها باحترافية وتلبية رغباتها ووضعها على خريطة السياحة بالشكل الذي يدفع حركة السياحة الميسرة أو الدامجة إلى الأمام، خاصة أنها تساهم بصورة غير مباشرة في تنشيط ما يسمى بالسياحة العائلية؛ فهم ينفقون مليارات الدولارات سنويًّا بصحبة أقاربهم؛ لذا كان الاهتمام بتوفير الأماكن الخاصة والمجهزة وفق المعايير الدولية للولوج والوصول الشامل أمرًا ضروريًّا.

والأمر كذلك بالنسبة إلى وسائل المواصلات و النقل السياحي المكيفة وأعداد المرشدين السياحيين المؤهلين والمدربين للتعامل مع ذوي الإعاقة، فهناك عائلات تلغي السفر نظر ا لوجود أحد أفراد عائلتها من تلك الفئة، ويصعب معه تخطيط السفر وإيجاد أماكن سهلة الولوج ومرافق ميسرة، فنظرًا لضعف المقومات والخدمات التي تقدم لهم -وهو أمر يسبب كثيرًا من الإرهاق للأسرة والمعاناة الشديدة و نجدهم يتراجعون عن فكرة السفر ويفضلون المكوث في بلدهم ، ورغم الجهود المتواضعة التي تبذل من خلال المؤتمرات والندوات التي تدعو إلى الاهتمام بهذا النوع من السياحة التي ما زالت مهمشة، حيث كان آخرها المؤتمر الدولي "وجهات سياحية للجميع" مونتريال بكندا والذي عُقد في شهر أكتوبر 2014، والذي أسفر عن عدة توصيات مهمة وبلاغ مونتريال والذي اعتمدته مجموعة من الجمعيات المختصة ووكالات الأسفار المتخصصة في تقديم الخدمات السياحية لذوي الإعاقة والفنادق المهيئة، حيث أتى بعده اعتبار سنة 2015 سنة دولية للسياحة الدامجة والإعلان عن مجموعة من المبادرات ودعم الفاعلين من طرف المنظمة العالمية للسياحة، ولكن الأمر أكبر من ذلك فلا تكفي ندوة أو مؤتمر للنهوض بالسياحة الدامجة، ولكنها تحتاج إلى نقلة نوعية كبيرة تحتاج إلى تكاثف الشركاء المعنيين بالسياحة في العالم، وتبادل التجارب وتقوية قدرات الفاعلين وتشجيع الاستثمار في هذا المجال، وخلق فرص جذب واعدة وإحداث منصات تسويق هذا المنتج في كل المحافل .الدولية.

ففي المغرب، و الذي يعد وجهة واعدة للسياحة الدامجة وواجهة نموذجية، وتماشيًا مع التزامات المغرب بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعمله المتواصل من أجل تكييف القوانين الوطنية، وإدراج بعد الإعاقة في مختلف البرامج والمخططات التنموية؛ تنفيذًا لمخطط السياسة العمومية المندمجة، وعلاقة بالمادة 30 من الاتفاقية الدولية التي تحث الدول في الاتفاقية على تذليل الصعاب وتكييف الأماكن من أجل تسهيل حرية التنقل والسفر والتمتع بدخول أماكن العروض والأنشطة الثقافية والفنية والوصول إلى الأماكن السياحية والأثرية دون وجود عائق أو تمييز... وفي سنة 2016 وقعت وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية ووزارة السياحة والجمعية الوطنية للصناعة السياحية والجمعية المغربية للنقل السياحي، اتفاقية إطار من أجل العمل على حث المتدخلين على القيام بجميع الأمور التيسيرية وتوفير الوصول وتكوين العاملين وتنظيم لقاءات تحسيسية وإصدار مجلات تعريفية وإحداث جائزة وطنية بوصفها علامة تميز لمقدمي الخدمات للسياح ذوي الإعاقة من نقل سياحي إلى أماكن الإيواء أو أصحاب المبادرات التي تشجع سياحة الأشخاص ذوي الإعاقة بالمغرب. جهود كبيرة تنتظر المغرب لتحقيق الريادة في هذا المجال وتكثيف المشاركة الواسعة بإشراك جمعيات مهتمة لاقتحام عدة أسواق عبر العالم للتعريف بالوجهة السياحية الرائدة للمغرب، والمشاركة المكثفة في جل المعارض واللقاءات للتعريف أكثر بكل ما يزخر به

المغرب من تنوع يغري السائح، واعتماد مقاربة بعد الإعاقة ضمن الإستراتيجية الوطنية لتحقيق رؤية 2020 حيث بمجرد تهميش هذا النوع من السياحة، يتم تضييع فرص كبيرة لتحقيق الرؤية؛ ومن ثم خسارة ملايين الدراهم سنويًّا بدلا من مضاعفة الربح؛ فيجب إعداد مخطط مواز للتوجه لسياحة الأشخاص ذوي الإعاقة، وإشراك كل الفاعلين في هذا المخطط من أجل تحسين خدمات الاستقبال بدءا من المطارات والنقل والفنادق التي يجب إشراكهم لتعديل غرف خاصة وتوفير الولوج والإشارات عبر الممرات وبالمصاعد حتى يتمكن الأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف أنواعها من لمس هذا الاهتمام والشعور بالاستقلالية، فتوفير مثل هذه الخدمات سيكون إضافة حقيقية للسياحة بالمغرب من أجل رفع عدد الزوار بمختلف الفئات، وكذلك ستكون نجمة .إضافية للفنادق عبر تسويق هذه الخدمات بوصفه منتجًا بدأ يكثر عليه الطلب خلال السنوات الأخيرة[21].

2-التجربة اللبنانية لتبني السياحة الدامجة:

يحاول "الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المُعَوَّقين حركيًّا" تقديم خططٍ ومشاريع تساعد على تفعيل خطّة لتطبيق السّيّاحة الدّامجة. انطلق مشروع "السّياحة للجميع في لبنان" منذ سنتين ونصف السّنة بتمويل من الاتّحاد الأوروبيّ، وبإدارة وزارة التّنمية ضمن مشروع "أفكار 3"، وبتنفيذ من قِبَل "الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا" و"الشّبكة الأوروبيّة للسّياحة الدّامجة".
أكّدت المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا أنّ مشروع السّياحة للجميع في لبنان يشدّد على تعزيز دور قطاع السّياحة في عمليّة التّنمية الاقتصاديّة ودمج المعوّقين في لبنان في السّياحة، وقالت:"قطاع السّياحة في لبنان أكثر القطاعات إنتاجًا. وفي عملنا على دمج المعوّقين من ناحية التّوظيف بالدّرجة الأولى يتوفّر في هذا القطاع الكثير من فرص العمل". وشدّدت على حقّ الجميع بالسّياحة وخلق بيئة مؤهَّلة لتلبية حاجات الجميع بشكل متساوٍ كذوي الإعاقة المؤقّتة وغير المؤقّتة والمسنين وغيرهم، ممّا يضمن الحقّ بالتّرفيه للجميع.
أكّدت المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا أنّ أحد مطالب الاتّحاد الأساسيّة هو المصادقة على اتفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، معتبرةً أنّ المعنيين مُلزمون بتطبيقها لمواكبة حقوق الإنسان
تابعت المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا قائلةً: "تجربة الدّولة في البيئة المؤهَّلة في الأماكن السّياحة صفر. تجربتنا هي الأولى من نوعها وأسميناها تجربة نموذجية تعرض نماذج لمشروع بيئة مؤهَّلة للجميع بكلفةٍ قليلة وتدرّ الرّبح. نصف الشّركات السّياحيّة الّتي تعاقدت معنا كانوا فرحين بالفكرة من ناحية عدم التّمييز بين الفئات، والرّبح المُحقّق نتيجة استقطاب عدد أكبر من فئة المعوّقين". وأعربت عن تقديمهم الدّعم التّقنيّ للشّركات من خبراء وخطط لمساعدتهم على خلق بيئة مواتية للجميع.
إن المرافق السياحية والأثرية غير متاحة للأشخاص المعوقين في لبنان. لا يمكننا أن نزور القلعة أو المتحف إن في بيروت أو صور أو جبيل أو بعلبك أو غيرها. المطاعم والفنادق غير مجهزة أيضاً. لكن هناك بعض التحسن في أماكن معينة تشكل إنجازات. حتى النقل غير مؤمن للأشخاص المعوقين فسيارات التاكسي غير مجهزة ولو كنا نريد استئجارها. أما النقل العام فغير متوفر على الإطلاق بالنسبة للأشخاص المعوقين."

مشروع Smart City

أكّدت المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا أنّ لبنان يفتقد إلى محاولاتٍ لتطبيق مشروع "Smart City" أي "المدينة الذّكيّة" والتّفكير بكافّة فئات المجتمع، قائلةً:"الرّؤية السّياحيّة والجذب السّياحيّ في لبنان يكون دائمًا

بالشّكل التّقليديّ". تقول أنّ الـ"Smart City" هو مشروع تحقيق مدينةٍ دامجة تجذب السّيّاح وتقوم على إزالة جميع العوائق الّتي قد تهمّش جزءًا من النّاس.

يلعب هذا المشروع دورًا مهمًّا في تطوير السّيّاحة اللبنانية وتحسين صورة لبنان في الخارج كبلد يعمل على مشاريع كالـ" Smart City" أي أن يُصبح بلدًا ببيئة مؤهّلة للجميع يُكسبه أيضًا من ناحية التّمويل، على حدّ قول المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا الّتي ترى أنّ طرح لبنان بلدًا دامجًا يُعزّز صورة لبنان كبلدٍ متطوّر لا يميّز بين الفئات.

وأضافت: "مقارنة بين لبنان والعالم العربي، الجمعيّات اللّبنانيّة غير الحكوميّة تُعلّم الجمعيّات العربيّة ما يجب القيام به عبر تجربتنا بُغية انتشارها في الخارج".

ومن ناحية الدّاخل تمّ إنشاء "الهيئة الوطنيّة للسّياحة الدّامجة" لدعم فكرة البيئة المؤهّلة وعدم توقّفها فور انتهاء مشروع السّياحة للجميع في لبنان. ورافق انطلاق هذه الهيئة حملةٌ إعلاميّةٌ سُمّيت بـ"توقيع إعلام بيروت"، وبدئ العمل انطلاقًا من هذه الحملة وفقًا لمعايير دوليّة، واشتمال كافّة الأطراف اجتماعيًّا واقتصاديًّا. بالإضافة إلى توفير بيئة دامجة من ناحية النّقل والخدمات وغيرها.

لا ترى المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا أنّ لبنان جاهز لإعلان مرافق سياحيّة دامجة أو حتّى أبنية جديدة مُؤهّلة للأشخاص ذوي الإعاقة كما شدّدت مراسيم صادرة مُسبقًا، قائلةً: "أُنشئت بعض المباني غير المؤهّلة والمُخالفة للقوانين في 2018 ومع ذلك تمّ بناؤها". وشدّدت على ضرورة مُصادقة الدّولة على الاتفاقيّة ورصد موازنة للتّجهيز الهندسيّ وإلّا بذلك ستبقى كلّ المحاولات مجرّد تجارب. وتجد المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا خرقًا للقانون من خلال الإدارات الرّسميّة غير المُؤهَّلة، "تناولنا هذا الموضوع خلال الانتخابات النّيابيّة، فكيف يمكن للنّاس الانتخاب والمكان غير مُجهّز؟"

بالحديث عن المرافق السّيّاحيّة، أكّدت المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا عن أهمّية البدء بهذا المشروع، معتبرةً أنّ العمل لا يشمل المرافق وحدها بل المواصلات والشّواطئ والمدن، "عملنا على عدّة مناطق سياحيّة وهي سوق جبيل، شاطئ بحر صور والخيمة البحريّة، مرجة رأس العين في بعلبك الّتي تُعتبر مرجة عامّة إضافة إلى وجود مقام دينيّ على رأس بعلبك، ومحميّة أرز الشّوف".

وجد القيّمون على المشروع تجاوبًا من قِبل البلديّات ممّا جعلهم شركاء محلّيين في المشروع. في بعلبك، قامت البلديّة بمبادرة في القلعة الجانبيّة بعد تعريفها على كيفيّة تطبيق المشروع وتصميم ممرّات خاصّة بذوي الإعاقة الحركيّة، وفي جبيل البلديّة بطور التّقديم على مشروع خاصّ بسوق جبيل لجعله مؤهّلًا بعد الانتهاء من الخرائط. في صور، ساعدت البلديّة، بالتّعاون مع خبراء من أصحاب المشروع، في تنفيذ مدخل بداية الشاطئ يساعد ذوي الإعاقة على الوصول من موقف الشّاطئ حتّى الخيم، ويبقى العمل على جعل الطريق من الخيم إلى المياه مؤهّلًا. وأضافت المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا: "فسّرنا لأحد مسؤولي الخيم أهميّة الدّمج، و تبنّت إحدى الشّركات الفكرة. فقدّمنا لها الخُطط لتصميم الحمّامات الدّامجة، والطّاولات، و قائمة الطّعام. درّبنا فريق العمل، وفريق الإنقاذ".

تعتبر المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا أنّ هذا المشروع هو نقطة في محاولةٍ لتنفيذ اتّفاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقول أنّ لبنان يعرّف الإعاقة بطريقة مختلفة عن الاتّفاقيّة، "المجتمع هو الّذي يعيق الشّخص المعوّق، على سبيل المثال الأشخاص المقعدين يُعاقون عبر الاكتفاء بالأدراج وعدم تصميم طرق خاصّة

لهم. عندما تضع البلديّات والحكومات خططًا تضع عوائق أمام المعوّقين فهم يساهمون بإيقافهم وعرقلتهم. إذا لم تنشأ مدارس دامجة فهذا منعٌ للمعوّقين بالتعلّم".

إنجازات وجوائز

نوّهت المديرة التّنفيذيّة للبرامج في الاتّحاد اللّبنانيّ للأشخاص المعوّقين حركيًّا بالإنجازات الّتي حقّقها هذا المشروع منها تأسيس "الهيئة الوطنيّة للسّياحة الدّامجة"، والحملة الإعلاميّة للتّوعية في مجال السّياحة الدّامجة وازدياد اهتمام النّاس والشّركات بهذا المشروع، وتطبيق نماذج في مناطق عدّة كنشاط دامج مثل مهرجان مرجة رأس العين ومهرجان جبلنا بالشّوف. بالإضافة إلى جعل فندقٍ وبعض المطاعم دامجة في بعلبك، كما أنّ إحدى مداخل محميّة الشّوف أصبحت مؤهّلة، وفي جبيل وصور أُهّلت مراكب ملائمة لذوي الإعاقة. بالإضافة إلى توقيع بروتوكولات مع 13 شركة سياحيّة وتدريب مهنيّ للأشخاص المعوّقين لتأمين فرص عملٍ مناسبة لهم وصلت إلى حوالي 50 فرصة عمل.

وعلى الصّعيد العالميّ، شارك هذا المشروع في القمّة العالميّة الثانيّة للسّياحة الدّامجة في بروكسل في 2018 وكان الوحيد عربيًّا بين 43 دولة وأكثر من 250 مُنظّمة، كما واختير بين 63 مشروع من أصل 317 تجربة رائدة ضمن جائزة " Zero Project" في "Project Award Innovative Practice" في فيينا[22].

مضى لبنان على اتّقاقيّة الأمم المتّحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وكأنّه لم يفعل. كغيرها من اتّفاقيّات وقوانين، قبعت الاتفاقيّة في جوارير المعنيين ولم يُصادَق عليها بعد. الهوّة تتسع، والفّرقات الاجتماعيّة تتعزّز يوميًّا مع تجاهل المعنيين أهمّيّة المُصادقة على هذه الاتّفاقيّة وما تحمله من آمال لحياة 15% من اللّبنانيين.

3- خطوات تبني السياحة الدامجة: الخطوات التي نتصورها لتحقيق سياحة دامجة في أي دولة تتمثل بما يلي[23]:

- تشريع سن وتبني قانون الحد من التمييز أو الإساءة لذوي الاحتياجات الخاصة، بالشكل الذي يتناسب مع ثقافة وخصوصية وتاريخ البلد، وبما يتناغم مع القوانين والمفاهيم التي تبنتها مؤسسات الأمم المتحدة في هذا الشأن، مع أخذ تجارب الدول الرائدة بنظر الاعتبار.
- تتو لى وزارة أو هيئة السياحة في البلد المعني تشكيل لجنة تتألف من مجموعة من الكفاءات ذات تخصصات هندسية مختلفة: كهندسة وتخطيط المدن، هندسة العمارة، الهندسة المدنية، البيئة، الديكور، الإضاءة، الصوت، بالإضافة إلى تخصصات في العلوم الإنسانية مثل علم الاجتماع و علم النفس، وفي العلوم الطبية. تتولى هذه اللجنة تبني المعايير والمواصفات التي ستعتمد كدليل في إنشاء وتقييم مستوى الخدمات المقدّمة في مختلف المرافق السياحية، كالمنتجعات السياحية والحدائق العامة ومراكز التسوّق والفنادق والمطاعم وغيرها. وينبغي أن تكون هذه المواصفات متناغمة مع المواصفات الدولية في هذا المجال، ولكن أيضا متوافقة مع خصوصية البلد الثقافية والحضارية، بالإضافة إلى مناخه وطبيعته الجغرافية. وتمثل هذه المواصفات برموز بسيطة، معتمدة عالميا، تعبّر عن مستوى الخدمات الموفرة لذوي الاحتياجات الخاصة، منها ما يتعلق بالتسهيلات الحركية، أو بالتسهيلات البصرية، أو التسهيلات السمعية في ذلك المرفق السياحي.
- أن يكون هناك تعاون وتنسيق بين وزارة أو هيئة السياحة في البلد ووزارة أو هيئة النقل والمواصلات فيه من أجل ضمان توفير مقاعد للمسافرين من ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف وسائل النقل البرية والجوية والبحرية، وبما يتناسب مع حجم السيّاح المتوقع، مع اعتماد التصاميم التي تضمن سهولة الحركة والتنقّل لذوي الاحتياجات في المطارات ومحطات القطار

وغيرها. علما أن توفير هذه التسهيلات سيكون محل ترحاب بقية المسافرين ممن لديهم أطفال ويستعملون العربات في تنقّلهم. كما ينبغي إتباع سياسة تشجيع ودعم شركات النقل الخاصة لتوفير نسبة من المقاعد لنقل هذه الشريحة.

- يتم تبني مراحل متتالية لعملية اعتماد المواصفات والمعايير المختارة. على سبيل المثال يتم تخفيض أو إلغاء الضرائب لعدد من السنين على الفنادق الجديدة التي تبنى وفق معايير السياحة الدامجة والإنسانية في الإنشاء والتصميم الداخلي والإضاءة والتأثيث، وتوفير غرفة معدة لاستضافة ذوي الاحتياجات بنسبة واحد إلى 20 من غرف الفندق. وهكذا الأمر مع المطاعم والمقاهي التي تعد دوارات مياه مخصصة لذوي الاحتياجات، بالإضافة لتسهيلات الدخول والحركة إليها وفيها. وأن يتم إتباع هذه السياسة لعشر سنين كمرحلة أولى، بعدها تفرض هذه المعايير ولا تمنح رخص البناء ما لم يتم اعتمادها.

- بالنسبة للمرافق السياحية الموجودة أصلا وترغب في الانضمام إلى ركب السياحة الدامجة والإنسانية، فالأمر متاح لها أيضا، ولا يحتاج إلى كثير من النفقات مثلما قد يتصور البعض، إذ أن تهيئة المرفق السياحي ليكون مؤهلا لاستقبال ذوي الاحتياجات لا يقتضي بالضرورة الكثير من التغيرات الإنشائية المكلفة، حيث أن نسبة ذوي الإعاقة الحركية التي تقتضي الكرسي المتحرك تقارب 5% من المعاقين فقط، لذلك و باستعمال وسائل وأدوات بسيطة وتدريب الكوادر لتمكينهم من تقديم الخدمة لما نسبته 95% من ذوي الاحتياجات الخاصة. وبعد إجراء اللازم واعتماد المواصفات والمعايير المعتمدة، يتم تسجيله ويكون ذلك بزيارة ميدانية من قبل مختص بمواصفات السياحة الإنسانية، ليتم إدراج المرفق السياحي ضمن الدليل والكراسات المعتمدة ويمنح الشهادة المطلوبة، كما يصار إلى المتابعة و تتم المراقبة الدورية الميدانية للمرفق كل ثلاث سنوات للتأكد من مطابقته للمواصفات.

- تتولى مجالس السياحة ودوائرها تنظيم وإعداد دورات تدريب الكوادر العاملة في تقديم الخدمات السياحية، في فن التعامل ومساعدة السيّاح من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويمكن لهذه الدورات أن تتم في يوم واحد أو أكثر، وأن تتضمن نصائح عملية وإرشادات تمنح الكوادر البشرية العاملة بالسياحة الثقة بالنفس والشهادة المعترف بها.

- تتولى الدوائر السياحية المعنية إيجاد الشركاء المناسبين، كالهلال الأحمر ودوائر الرعاية الاجتماعية، المنتشرة في ربوع البلد، ويتفق معها على توفير خدمة تأجير المساعدات الحركية والسمعية والبصرية لمن يطلبها من السيّاح.

- تتولى وزارة أو هيئة السياحة إعداد دليل شامل، مع توفيره على الإنترنت، يتضمن كل المرافق السياحية المناسبة والمهيأة لاستقبال ذوي الاحتياجات الخاصة، واعتماد العلامات الدولية المتعارفة في هذا الشأن، مع شرح واف عن هذه المرافق و إطارها، على سبيل المثال هل أن الكادر متدرب أم لا؟ وهل تتوفر مواقف سيارات ومواصلات لذوي الاحتياجات في المنطقة؟ وهل توجد مراكز تأجير مختلف أنواع المساعدات؟

- كل هذه التفاصيل وغيرها تمنح المسافر من ذوي الاحتياجات القدرة على اختيار العطلة المناسبة أو الفندق المناسب، وكل ما له صلة بحركته وتنقّله أثناء السفر لتكون تجربة السياحة ممتعة وآمنة في نفس الوقت.

- تقوم الدولة بدعم المؤسسات والجمعيات الخيرية المتخصصة بذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الرعاية والتمويل، لأجل توفير العطل لهذه الشريحة، بالتعاون مع الشركات السياحية المؤهلة لذلك

خاتمة:

يحق للمعاقين والمسنين ما يحق لغيرهم من الاستمتاع بالسفر والسياحة ولهذا فالسياحة الدامجة تمكن من وضع مجموعة من الخدمات والتسهيلات التي بمقدورها أن تمكن الشخص ذي الاحتياجات الخاصة من التمتع بعطلته أو الوقت الذي يخصصه

للترفيه عن نفسه، من دون مشاكل، وقد يكون الأشخاص ذوي الاحتياجات هؤلاء من المسنين ، أو ذوي الإعاقة الدائمة أو المؤقتة ، أو ممن يحتاجون لحمية غذائية معينة، أو ممن لديهم فرط حساسية ويحتاجون لتسهيلات ومستوى معين من الراحة أثناء تنقلهم وإقامتهم،وينبغي التركيز على سياحة ذوي الاحتياجات الخاصة أكثر من غيرهم، لحاجتهم الماسة للترفيه، لأنهم أسارى أسرى الحالة الصحية، وينبغي مساعدتهم ودعمهم للتغلب على التحديات التي تواجههم.

إن تبني السياحة الدامجة في أي دولة يعود بالنفع لها من عدة نواحي بالإضافة إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسمعة الحسنة التي تجنيها دوليا، فهذا النوع من السياحة يدر أرباحا كثيرة وتنمية إقتصادية وقد أدركت الشركات والمنظمات التي دخلت هذا المضمار هذه الحقيقة ،فهناك تنافس كبير فيما بينها لاستقطاب هذه الشريحة التسويقية الضخمة.

وتشير الدراسات إلى أن السائح من ذوي الإحتياجات ينفق في إجازته ما بين 30 إلى 200% أكثر من السائح العادي، وعادة ما يكون مصحوبا بشخص آخر يرعاه، وهو ما يحقق سياحة مزدوجة في نفس الوقت، علما أن الكثير من السياح ذوي الاحتياجات الخاصة يفضلون السفر في غير مواسم الذروة، لرغبتهم في الهدوء، مما يمنح المرافق السياحية زبائن على مدار السنة، وكما يخلق هذا النوع من السياحة سوقا وصنعة متكاملة فهو أيضا يوفر العمالة ويسهم بدعم الاقتصاد.

النتائج:

- السياحة الدامجة هي المسعى المستمر لضمان توفير وجهات سياحية وخدمات ومنتجات متاحة للجميع؛
- ترتبط أهمية السياحة الدامجة بأهمية القطاع السياحي، كما أنها تعنى كل واحد منا بشخصه ذلك أن العجز هو جزء من الطبيعة الإنسانية، فكل من سيبلغ سن الشيخوخة ويسعى للقيام بالسياحة سيحتاج إلى كل وسائل الراحة والاستجمام وسيدرك القيمة الحقيقية للسياحة الدامجة؛
- إن تثبيت مسيرة السياحة الدامجة في كل من المغرب و لبنان يحتاج إلى نهج شمولي يطلق خطة وطنية منهجية، وتكاملها مع عدة استراتيجيات والتنسيق المستمر بين الوزارات لتسهيل تبني السياحة الدامجة.

التوصيات:

- على المسؤولين عن قطاع السياحة بالمغرب ولبنان اتخاذ سياسات وإجراءات وتغيير ممارسات لجعل مختلف المرافق والخدمات متاحة للجميع بما في ذلك ذوي الاحتياجات الخاصة.
- العمل على التعاون والشراكة والتكامل بين القطاعين العام والخاص والمنظمات الدولية في سبيل بناء قطاع سياحي دامج فاعل ومتميز؛
- المساهمة بنشر مفاهيم الدمج في المجتمعات؛
- ضرورة التحديث المستمر للأطر التشريعية المعنية بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، بما يتناسب مع المعايير الدولية، والحرص على سيادة القانون في تطبيقاتها؛
- الاستفادة من التجارب العالمية الناجحة في تبني السياحة الدامجة.

المراجع:

1-إبراهيم خليل بظاظو، الجغرافيا السياحية" تطبيقات على الوطن العربي"، الوراق للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 23.

2-عبد الفتاح غنيمة، حازم ابو شليب، أحمد مصطفى، تنشيط السياحة الأمل المرتجى ، جامعة المنوفية للنشر،مصر، 2010، ص 16.

3-Paul F.J. Eagles, Stephen F.McCool and Christopher D.Haynes, Sustainable tourism in Protected Areas Guidelines for Planning and Management , published by : IUCN , Gland, Switzerland and cambridge, UK, the United Nations Environment programme and the world tourism organization, Series No. 8 , 2002, p 161.

4-Charles R.Goeldner, J.R.Brent Ritchie, tourism principales, practices, philosophies, John Wiley & Sons, Inc. Eleven Edition , canada, 2009,P 06.

5-Frederico Neto, A new Approch to sustainable tourism Development: Moving beyond Environmental protection, Economic & social Affairs, DESA discussion paper No.29, United Nations, 2003,P01.

6-علاء ابراهيم العسالي، السياحة في الوطن العربي التاريخ-المخاطر-المهددات، دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص ص 09-10.

7-عوينان عبد القادر، السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعووقات(2000-2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025، أطروحة دكتوراه العلوم تخصص: نقود ومالية،، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة الجزائر ،2013، ص ص 09-10.

8-عبد القادر إبراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،الأردن، 2013، ص ص 87-88.

9-أحمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2008، الإسكندرية، ص ص 25-26.

10-ماهر عبد الخالق السيسي، مبادئ السياحة، مجموعة النيل العربية للنشر، الطبعة الثانية، القاهرة، 2016،ص 43.

11-علاء ابراهيم العسالي، مرجع سابق،ص ص 58-59.

12-مصطفى يوسف كافي، هبة كافي، جغرافية السياحة وإدارة المقاصد والمخيمات السياحية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2016، ص 32.

13-عماد محمد إبراهيم خليل، السياحة الجيولوجية في مصر، بدون دار نشر، مصر، 2018، ص 01.

14-أبو عجيلة حاجي أبو عجبلة حنيش، أثر عناصر المزيج الترويجي على اتجاهات السياح نحو السياحة المحلية في ليبيا، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا كلية الأعمال،الأردن، 2009، ص 31.

15-محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من المنظور الجغرافي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر، الإسكندرية، الطبعة الثالثة، بدون سنة نشر، ص 110.

16-نعيم الظاهر، سراب إلياس، مبادئ السياحة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2007، ص 196.

17-دهينة مجدولين، بن بريكة الزهرة، بن عيسى ليلى، السياحة الريفية نحو رؤية تنموية حديثة، مداخلة ألقيت في الملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في التنمية المستدامة المنعقد بجامعة بسكرة، 10/09 مارس 2010، ص 10.

18-عبد القادر ابراهيم حماد، ناصر محمود عبد، مدخل إلى جغرافية السياحة، دار الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،الأردن، 2013 ، ص ص 113-114.

19-مقال على الموقع: http://www.lebanontourism4all.org/index.php/ar/2016-12-10-12-02-9 تاريخ الاطلاع: 2020/03/23 على الساعة 22:55

20-رائد شرف الدين، السياحة الدامجة أبعد من مسؤولية اجتماعية ضرورة تنموية، مؤتمر وطني بعنوان" نحو سياحة دامجة" ، بيروت ،26 جانفي، 2017، ص ص 03-04.

21-مقال لـ عبد الفتاح هدانيعلى الرابط: http://disabilityhorizons.ae/ تاريخ الاطلاع 2020/03/23 على الساعة 23:15.

22-مقال على الرابط : https://crpd.upr-lebanon.org/archives/9011 تاريخ الاطلاع عليه 2020/03/24 على الساعة 10:00، بتصرف.

23-مقال على الرابط: http://www.islamictourism.com/Arabic_Articles/article.php?issue=37 تاريخ الاطلاع على المقال 2020/03/25م على الساعة 20:12.